

## حكومة مصر تحيل قانون ضريبة القيمة المضافة للبرلمان نهاية فبراير

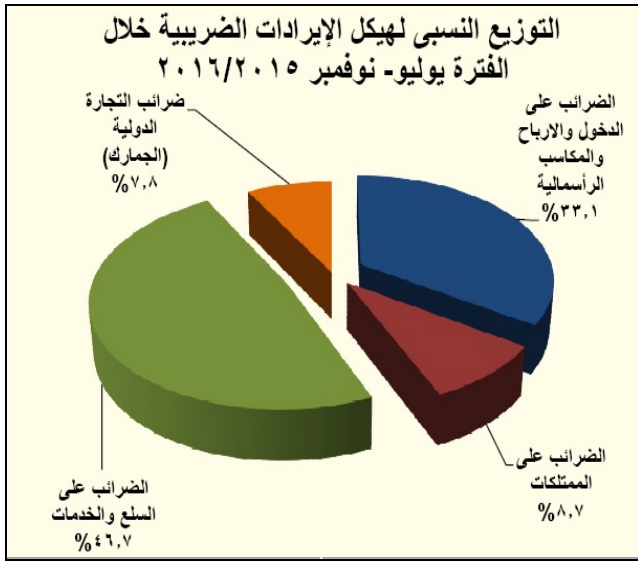
### الخبر

وفضلا عن تحرك مصر لإصلاح منظومة الضرائب، عكفت البلاد في ٢٠١٤-٢٠١٥ على إجراء إصلاحات اقتصادية أخرى شملت خفض دعم الطاقة وتعديلات على قانون للاستثمار يخفف الإجراءات إلى جانب الجهود الرامية للقضاء على السوق السوداء للعملة.

(رويترز) <http://ara.reuters.com>

قال رئيس الوزراء المصري شريف إسماعيل إنه من المتوقع أن تحيل الحكومة مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة الذي طال انتظاره إلى البرلمان بنهاية هذا الشهر وذلك في إطار مساعي تعزيز موارد البلاد. وضريبة القيمة المضافة هي ضريبة مركبة تُفرض على الفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع للسلع المحلية والمستوردة.

وأبلغ إسماعيل الصحفيين على هامش مؤتمر في دبي الأسبوع الماضي أنه يتوقع إقرار البرلمان للقانون في الربع الأخير من السنة المالية الحالية التي تنتهي في ٣٠ يونيو. وكانت الحكومة قد قالت في يوليو الماضي إنها ستعمل على استكمال منظومة ضريبة القيمة المضافة المطبقة جزئيا في الوقت الحالي بهدف معالجة التشوهات في تطبيق ضريبة المبيعات وزيادة الرسوم على بعض الأنشطة والتراخيص التي لم تتغير لفترات طويلة، وتوقع رئيس مصلحة الضرائب عبد المنعم مطر أن يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى تعزيز حصيلة الضرائب بنحو ٣٠ مليار جنيه (٣,٨ مليار دولار) في ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنة مع السنة السابقة.



المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية

### الرأى

\* المنظومة الضريبية المصرية تحتاج إلى تعديلات جذرية وشاملة بدءا من تخطيط السياسات الضريبية ووضع أسس جديدة للتقاضي الضريبي وحتى وضع خطط ضريبية تخص القطاع غير الرسمي وتحصيل الضرائب على المهنيين وهذا يستلزم التكامل مع خطط موازنة لإصلاح منظومة "الكاش" الذي يتعامل به المجتمع المصري وتدعيم نظام للفواتير يحد من المبيعات خارج المنظومة مع تهيئة الأجهزة الإدارية الخاصة بالضرائب للإصلاحات بالتزامن مع زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة كمصدر أساسي لإيرادات الدولة وبالأخص ضريبة القيمة المضافة، حيث تطبق حاليا ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 162 دولة وتشكل مصدرا أساسيا للإيرادات الضريبية خلافا للمنظومة الضريبية المستخدمة في مصر حاليا والتي يوضحها الرسم السابق.

\* في ضوء الممارسات العالمية، فإن تطبيق نظام الخصم الضريبي الشامل للمدخلات (FULL VAT SYSTEM)، بمعنى خصم كافة المدخلات اللازمة لمزاولة النشاط من ضريبة القيمة المضافة هو الأمثل للاقتصاد المصري بحيث يكون للمسجل الحق في خصم الضريبة السابق سدادها على المدخلات من السلع والخدمات اللازمة لمزاولة النشاط من إنتاج وبيع وتوزيع السلعة من الضريبة المستحقة على مبيعاته من السلع والخدمات، مع التأكيد على خصم جميع الضرائب المدفوعة للغير والمرتبطة بالسلعة المباعة أو الخدمة المؤداة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

\* في ضوء التجارب العالمية وطبيعة الاقتصاد المصري، هناك ضرورة لمنح فترة سماح لا تقل عن ٣ شهور قبل تطبيق هذا النظام في حالة إقراره لمنح فترة زمنية كافية للقيام بالأعمال التحضيرية لتطبيق الضريبة من الناحية العملية وبشكل سليم، مثل تدريب الموظفين، تحديد المعاملة الضريبية للتوريدات، تعديل نظام المحاسبة ونظام إصدار الفواتير وما إلى ذلك من الالتزامات الضريبية. كما تسمح هذه الفترة أيضا لمصلحة الضرائب بالاستعداد لتطبيق الضريبة بشكل مناسب يتفادى تطبيق النظام بشكل غير فعال ونشوء منازعات مع الخاضعين للضريبة مما يشكل عبئا إداريا مكلفا على مصلحة الضرائب، ويضعف ثقة الخاضعين للضريبة في النظام الضريبي ويؤثر سلبا على مستويات الالتزام الضريبي.

\* هناك حاجة ماسة لوضع قانون موحد للإجراءات الضريبية وإنشاء محاكم ضريبية متخصصة، خاصة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر منازعات ضريبة المبيعات وذلك أسوة بالتجارب العالمية في هذا الشأن.

### تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.